

اللجنة الإستئنافية للمخالفات والمنازعات الضريبية

الدائرة الاستئنافية الأولى لمخالفات ومنازعات ضريبة الدخل

قرار رقم: IR-2024-203596

الصادر في الاستئناف المفيد برقم (Z-203596-2023)

في الدعوى المقامة

المستأنف
المستأنف ضدهمن/ المكلّف
ضد/ هيئة الزكاة والضريبة والجمارك
الحمد لله وحده والصلاة والسلام على من لا نبي بعده:

إنه في يوم الأربعاء بتاريخ 2024/09/04م، اجتمعت الدائرة الاستئنافية الأولى لمخالفات ومنازعات ضريبة الدخل المشكلة بموجب الأمر الملكي رقم (13957) وتاريخ 1444/02/26هـ، وذلك بمقرها في مدينة الرياض، بحضور كل من:

الدكتور/ ...
الدكتور/ ...
الأستاذ/ ...

وذلك للنظر في الاستئناف المقدم بتاريخ: 2023/07/26م، من/ ...، هوية وطنية رقم (...)، بصفته مالك (...)، سجل تجاري رقم (...)، على قرار الدائرة الثانية للفصل في مخالفات ومنازعات ضريبة الدخل في مدينة الرياض ذي الرقم (ISR-2023-201346) الصادر في الدعوى رقم (Z-201346-2023) المتعلقة بالربط الزكوي لعام 1430هـ، في الدعوى المقامة من المستأنف في مواجهة هيئة الزكاة والضريبة والجمارك، والذي قضى قرار دائرة الفصل فيها بما يأتي:

سرف النظر عن الدعوى المقامة من المدعي/ ...، هوية وطنية رقم (...)، مالك (...)، سجل تجاري رقم (...)، ضد المدعي عليها/ هيئة الزكاة والضريبة والجمارك، لعدم تحريرها.

وحيث لم يلق هذا القرار قبولا لدى المكلّف، تقدم بلائحة استئناف تضمنت ما ملخصه الآتي:

إذ يعترض المكلّف على قرار دائرة الفصل محل الطعن القاضي بصرف النظر عن الدعوى لعدم تحريرها، ويستند في اعتراضه على المادة العاشرة من قواعد عمل لجان الفصل في المخالفات والمنازعات الضريبية والتي نصت على "لا تحيل الأمانة العامة صحيفة الدعوى إلى العرض على الدائرة المختصة إلا بعد تحققها من استيفائها للمتطلبات المقررة وفقا للمادة (الثامنة) من القواعد"، وأشار إلى أنه إن تم إبلاغه والتواصل مع سابقاً أثناء مرحلة الفصل سيقوم بتقديم المستندات المطلوبة واستيفاء النواقص، وعليه فإن المكلّف يطالب بنقض قرار دائرة الفصل محل الطعن لما تقدم من أسباب.

وفي يوم الأربعاء بتاريخ 2024/09/04م، اجتمعت الدائرة الاستئنافية الأولى لمخالفات ومنازعات ضريبة الدخل، عبر التواصل المرني طبقاً لإجراءات التقاضي المرني عن بعد؛ استناداً على ما جاء في البند رقم: (2) من المادة الخامسة عشرة من قواعد عمل لجان الفصل في المخالفات والمنازعات الضريبية الصادرة بالأمر الملكي رقم: (26040) وتاريخ: 1441/04/21هـ؛ وبعد الاطلاع على الاستئناف، وبعد فحص ما احتواه ملف القضية، وبعد المداولة نظاماً؛ وحيث لم تجد الدائرة ما يستدعي حضور أطراف الاستئناف، قررت الدائرة قفل باب المرافعة وحجز القضية للفصل فيها.

أسباب القرار

وحيث إنه بمراجعة مستندات القضية ولائحة الاستئناف المقدمة من المكلّف تبين للدائرة استيفاء شروط نظر الاستئناف شكلاً وفقاً للشروط المنصوص عليها في الأنظمة واللوائح والقرارات ذات الصلة، الأمر الذي يكون معه طلب الاستئناف مقبولاً شكلاً لتقديمه من ذي صفة، وخلال المدة النظامية المقررة لإجرائه.

وفي الموضوع، وحيث إنه بخصوص استئناف المكلّف على قرار الدائرة محل الاستئناف تبين أن الدائرة قررت صرف النظر عن الدعوى لعدم تحريرها لكون المدعي لم يقدم ضمن مرفقات دعواه الربط الزكوي محل الاعتراض، مما يتضح معه لدى الدائرة عدم التزامه بمتطلبات قيد الدعوى الواردة في المادة الثامنة. وبالإطلاع على قرار الدائرة تبين أن الدائرة لم يسبق لها طلب ذلك من المدعي، وقد نصت المادة (66) من نظام المرافعات الشرعية على ما يلي "على القاضي أن يسأل المدعي عما هو لازم لتحرير دعواه قبل استجواب المدعي عليه، وليس له السير فيها قبل ذلك، وإذا عجز المدعي عن تحريرها أو امتنع عن ذلك، فيحكم القاضي بصرف النظر عن الدعوى." الأمر الذي تنتهي معه الدائرة إلى قبول طلب

اللجنة الإستئنافية للمخالفات والمنازعات الضريبية

الدائرة الاستئنافية الأولى لمخالفات ومنزعات ضريبة الدخل
قرار رقم: IR-2024-203596
الصادر في الاستئناف المفيد برقم (Z-203596-2023)

الاستئناف شكلاً وموضوعاً وإلغاء قرار الدائرة محل الاستئناف وإعادة الدعوى للدائرة مصدرة القرار للنظر فيها موضوعاً.

وبناء على ما تقدم وباستصحاب ما ذكر من أسباب قررت الدائرة بالإجماع ما يأتي:

منطوق القرار

أولاً: قبول استئناف من مقدمه المكلف/...، هوية وطنية رقم (...)، رقم مميز (...)، على قرار الدائرة الثانية للفصل في مخالفات ومنازعات ضريبة الدخل في مدينة الرياض ذي الرقم (ISR-2023-201346) الصادر في الدعوى رقم (Z-201346-2023)، وإلغاء قرار دائرة الفصل وإعادة الدعوى للنظر فيها موضوعاً بشأن بند (الربط الزكوي لعام 1430هـ).

ويعتبر هذا القرار نهائياً وفقاً لأحكام المادة السابعة والأربعون والثامنة والأربعون من قواعد عمل لجان الفصل في المخالفات والمنازعات الضريبية.

عضو

الدكتور/...

عضو

الأستاذ/...

رئيس الدائرة

الدكتور/...

هذه الوثيقة رسمية مستخرجة من النظام، وموقعه إلكترونياً